

دراسة العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي في بنك دبي الإسلامي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (2001-2022)

Study the relationship between financial structure and financial performance in Dubai Islamic bank using self-regression Model (VAR) during the period (2001-2022)

أحمد لمين بوغنامة^{1*}، رفيق يوسف²

¹ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة (الجزائر)، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، boughenama.ahmedlamine@univ-tebessa.dz

² جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة (الجزائر)، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، yousfi.rafiq@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/30؛ تاريخ المراجعة: 2023/05/11؛ تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص: هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي الى استقصاء أثر الهيكل المالي على الأداء المالي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة ما بين (2001-2022)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR). وقد تم استخدام اداتين رئيسيتين للتحليل هما تحليل مكونات التباين، ودالة الاستجابة لردة الفعل. توصلت الدراسة الى وجود علاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي، حيث تشير النتائج الى أن نسبة الديون الى حقوق الملكية تؤثر تأثير سلبي في المدى القصير والطويل على العائد على حقوق الملكية، في حين أن نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات تؤثر تأثير سلبي في المدى القصير والطويل على العائد على حقوق الملكية، كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي على المدى القصير والطويل أدى الى حدوث أثر سلبي على معدل العائد على الأصول، أما بالنسبة لديون الى حقوق الملكية فحدثت صدمات فيها على المدى القصير والطويل أدى الى حدوث أثر سلبي على معدل العائد على الأصول.

الكلمات المفتاح: هيكل المالي؛ عائد على حقوق الملكية؛ عائد على الأصول؛ نموذج الانحدار الذاتي (VAR)

تصنيف JEL: G32؛ G17

Abstract: The study aimed at investigating the impact of the financial structure on the financial performance in Dubai Islamic Bank during the time period 2001 to 2022, and by relying on VAR model. Two main tools were used for the analysis: the analysis of variance decomposition factor and the impulse response function.

The study found a significant relationship between financial structure and financial performance. The findings indicated that debt to equity ratio had a negative impact on return on equity in both the short and long term, whereas the equity to total assets ratio had a negative effect on return on equity in the short term, but a positive effect in the long term. Additionally, the study found that debt to equity ratio had a negative impact on return on assets in both the short and long term. Furthermore, the occurrence of short and long-term shocks in equity negatively influenced the rate of return on assets.

Keywords: Financial structure; Return on equity; Return on assets; VAR model

Jel Classification Codes: G32; G17

I- تمهيد :

تعتبر القرارات المالية إلى الخيارات التي تتخذها المؤسسات المالية فيما يتعلق بكيفية تخصيص مواردها المالية وإدارتها، بحيث يمكن أن تكون للقرارات المالية تأثير كبير على سيولة البنك واستغلال الفرص الاستثمارية الموجودة في السوق، بالإضافة إلى ضمان الاستقرار المالي وتعظيم قيمة المساهمين والتي تعتبر من أهم أهداف الإدارة المالية، ولكن تعظيم الربح بالبنوك يتم تقييده بسبب وجود العديد من العوامل المؤثرة خاصة فيما يتعلق بالجهة اليسرى من الميزانية وهذا التعقيد يزداد من جانب البنوك الإسلامية، هذه العوامل وغيرها تختلف في شدة تأثيرها على ربحية البنك الإسلامي، وهو ما يستوجب ضرورة دراسة هذا التأثير وتحديد أهميته لضمان تعظيم الربح.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الدراسة كما يلي: ما مدى تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2001-2022؟

الفرضيات: من خلال ما تقدم وبغرض تفسير الإشكالية، تم صياغة الفرضيات الفرعية كما يلي:

- الفرضية الفرعية الأولى: " أن الهيكل المالي المعبر عنه بنسبة الديون إلى حقوق الملكية ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات يؤثر على الأداء المالي والمتمثل في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ".

- الفرضية الفرعية الثانية: " أن الهيكل المالي المعبر عنه بنسبة الديون إلى حقوق الملكية ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات له تأثير إيجابي على الأداء المالي والمتمثل في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ".

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة الأسس النظرية للهيكل المالي والدور المهم الذي يقدمه في تحديد المزيج التمويلي الأمثل داخل البنوك، والقاء الضوء على أهم النظريات المفسرة للهيكل المالي، إضافة إلى محاولة دراسة وقياس العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي في البنوك الإسلامية وبالتحديد في بنك دبي الإسلامي كنموذج وبلاستخدام برمجية Eviews12

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي باستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالهيكل المالي والأداء المالي في الجانب النظري، بالإضافة إلى المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وذلك في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2001-2022 لاختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة.

دراسات سابقة:

دراسة (سليم مجلخ، وليد بشيشي، 2019) بعنوان "محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR"

قامت الدراسة بتسليط الضوء على محددات الهيكل المالي وتحديد المزيج التمويلي الأمثل داخل المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال اختبار العوامل المؤثرة على الهيكل المالي لمؤسسة الأجر - قلمة خلال الفترة من 2010-2016، وذلك عن طريق استخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الموالية (سليم و وليد، 2019):

- أشارت النتائج الى تحقيق علاقات مختلفة عكسية وطردية بين نسبة الهيكل المالي ومحددات المقترحة في النموذج، بحيث توصلت الدراسة الى أن السيولة، الربحية، المردودية المالية والاقتصادية وهيكل الأصول هي العوامل المؤثرة على الهيكل المالي.
- يعتبر متغير هيكل الأصول من أقوى المتغيرات تأثيراً على الهيكل المالي وذلك بصفة سلبية على المدى الطويل دون المدى القصير، في حين أن تأثير بقية المتغيرات ضعيف جداً في المدى الطويل ومنعدم في المدى القصير.

دراسة (Rashid Mehmood, Ahmed Imran Hunjra and Muhammad Irfan Chani

(2019; بعنوان " تأثير تنوع المؤسسات والهيكل المالي على أداء الشركة: أدلة من دول جنوب آسيا"

تهدف هذه الدراسة الى معالجة تأثير التنوع الموجود في السوق من ناحية المؤسسات إضافة الى الهيكل المالي على الأداء المالي، وذلك بالاعتماد على الهيكل المالي، تنوع المؤسسات (تنوع المنتجات وتنوع الجغرافي)، وحوكمة الشركات وخصائص جودة التدقيق كمتغيرات تفسيرية لدراسة تأثيرها على كل من العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية إضافة الى Tobin's Q، كما تم إضافة متغيرات أخرى للتحكم أكثر في النموذج وقياس تأثيرها على الأداء المالي، وقد تم استخدام نموذج البانل لعينة مكونة من 520 مؤسسة تصنيع من باكستان والهند وسريلانكا وبنغلاديش مدرجة خلال الفترة 2004-2017 حيث تم التوصل الى وجود تأثير كبير لتنوع المنتجات والتنوع الجغرافي على الأداء المالي للمؤسسات، كما تم تسجيل أثر كبير سياسة توزيع الأرباح والهيكل رأس المال على الأداء المالي. (Rashid, Ahmed, & Muhammad, 2019)

دراسة (Muhammad Muzaffar Saeed, Ammar Ali Gull, Muhammad Yasran Rasheed,

Corresponding Author, 2013) بعنوان " تأثير هيكل رأس المال على الأداء المصرفي (دراسة حالة لباكستان)"

تهدف هذه الدراسة الى معالجة تأثير هيكل رأس المال على أداء البنوك الباكستانية، وذلك بالاعتماد على نسبة الدين طويل الأجل إلى رأس المال، الدين قصير الأجل إلى نسبة رأس المال وإجمالي نسبة الدين إلى رأس المال كمتغيرات تفسيرية لدراسة تأثيرها على العائد على أصول، العائد على حقوق الملكية وربح السهم، وقد تم استخدام نماذج الانحدار المتعدد لعينة مكونة من 25 بنك المدرجة في بورصة كراتشي حيث تم التوصل الى عدة نتائج أهمها (Muhammad, Ammar, Muhammad, & Corresponding, 2013):

- هنالك تأثير إيجابي قوى للدين قصير الأجل إلى رأس المال على جميع مقاييس الأداء المالي، وعلى العكس تماماً بالنسبة الدين طويل الأجل لرأس المال الذي سجل علاقة سلبية مع متغيرات الربحية، أما بخصوص إجمالي الدين إلى رأس المال وحجم الشركة علاقة متفائلة قوية مع جميع المتغيرات التابعة.

1.I- الاطار المفاهيمي للهيكل المالي :

1.1.I- مفهوم الهيكل المالي:

يعبر الهيكل المالي عن التوليفة المالية التي تتبعها المنشأة لتمويل أصولها، وبالتالي الاعتماد على الجانب الأيسر من الميزانية العمومية (محمد على، 2013، صفحة 307)، ويتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل مختلفة والذي يشمل الأموال الخاصة بما في ذلك الاموال يستثمرها المساهمون داخل المؤسسة، والارباح المتراكمة المحققة نتيجة الأنشطة، ويشمل الهيكل المالي كذلك على مصادر الاستدانة والتي تتشكل من اقتراض البنكي والاستدانة من سوق المالي المتمثل أساساً في السندات (أحمد الكايد، 2009، صفحة 37).

2.1.I- أقسام الهيكل المالي:

يتكون الهيكل المالي لأي مؤسسة سواء كانت اقتصادية أو مالية من عدة أقسام أساسية التي تختلف عن بعضها البعض من حيث مصادرها وتكاليفها واستغلالها داخل المنشأة، تشمل هذه الأقسام ما يلي (محمد لمين و لطفي، 2020، صفحة 762):

أ- الأموال الخاصة: تتمثل في جميع الأموال التي يمتلكها البنك والتي تشير أساسا في الأسهم والأرباح المحتجزة، ويستعملها البنك لغرض تمويل أنشطته.

ب- مصادر التمويل القصيرة الأجل: يؤثر التمويل القصير الأجل بشكل كبير على سيولة البنك وقدرته على تلبية احتياجات العملاء النقدية، حيث أن الغرض الأساسي لهذا النوع من التمويل لسد احتياجات البنك من هذه الأموال اللازمة في الفترة القصيرة والتي لا تتعد سنة، ويمكن أن يأتي التمويل القصير الأجل من مجموعة متنوعة من المصادر.

ت- مصادر التمويل طويلة الأجل: تشير مصادر التمويل طويلة الأجل الى الديون التي يتحصل عليها البنك بغرض تمويل الاستثمارات طويلة الأجل، وعلى الرغم أنها يمكن أن تساعد البنوك على تمويل مشاريعها الاستثمارية وتحقيق الأرباح، فإنه يجب توخي الحذر في استخدامها، حيث أن الديون الكثيرة قد تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية وتقليل القدرة على الحصول على تمويل إضافي في المستقبل.

2.1.I- أهم النظريات المفسرة للهيكل المالي:

أ- النظرية التقليدية:

تقوم النظرية التقليدية على أساس وجود علاقة بين هيكل المالي وقيمة المؤسسة، بمعنى آخر أن الطريقة التي تمول بها المؤسسة عملياتها من خلال الديون وحقوق الملكية تؤثر على قيمتها الاجمالية، وقد دعت النظرية الى استخدام الديون بشكل عقلائي من أجل الرفع من قيمة المؤسسة من جهة وتقليل المخاطر الناتجة عن زيادة حجم الديون من جهة أخرى (سالم صلال، 2014، صفحة 93)

ب- نظرية (Miller & Modigliani):

ينتقد كل من فرانكو موديجلياني وميرتون ميلر بشدة النظرية التقليدية، بحيث يرى كل منهما أن قيمة المؤسسة لا تتأثر بطريقة تمويلها، وبالتالي يمكن للمؤسسة الحصول على التمويل من أي مصدر رأسمالي، سواء كانت طويلة ومتوسطة أو قصيرة بدون أي تأثير على المؤسسة. في حين أنه يرى (M-M) أن القيمة تعتمد بشكل أساسي على الأرباح المستقبلية المتوقعة ودرجة مخاطر هذه الأرباح (السهلاوي و عبد القادر، 2017، صفحة 452). ولكن في سنة 1963 قام موديجلياني وميلر بإعادة اختبار النموذج مع إضافة أثر الضريبة، الأمر الذي انجر عنه تأكيد للنظرية التقليدية وبالتالي الوصول الى نتيجة أن هنالك علاقة بين الديون وحقوق الملكية على قيمة المؤسسة. (معيزة م.، 2016، صفحة 110)

ت- نظرية الاستدلال أو الإشارة:

تنص نظرية الإشارة على استخدام المؤسسات لهيكلها المالي، لارسال معلومات مهمة للمستثمرين حول جودة المؤسسة وذلك من خلال استخدام السندات بدل من اصدار الأسهم لتقديم إشارة إيجابية على أن المؤسسة ترغب في توزيع الأرباح مع المساهمين الحاليين وترك انطباع بعدم إضافة أي مساهمين جدد. (معيزة و هباش، 2016، صفحة 127)

I.2- الأداء المالي :

I.2.1- ماهية الأداء:

يقصد بعملية تقييم الأداء تحليل نتائج الأعمال المنجزة من طرف المنشأة خلال فترة زمنية معينة، عادة تكون على أساس سنوي فمخرجات الأداء تمثل مؤشر مهم عن قدرة المنظمة في إدارة واستخدام مواردها لتحقيق أعلى درجة ممكنة من النجاح والاستمرارية، وكذلك تسمح بمعرفة نقاط القوة من أجل التركيز عليها أو نقاط الضعف ومعالجتها. (حمزة، 2000، صفحة 82)

I.2.2- مفهوم الأداء المالي:

يعكس الأداء المالي التقدم الذي يطرأ نتيجة الأنشطة المختلفة التي تمارسها المنشأة، وتستخدم المؤشرات المالية لقياس هذا التقدم في تحقيق أهداف المخطط لها من طرف المنشأة، بالإضافة إلى تحفيز المستثمرين لتوجيه استثماراتهم نحو المؤسسة، يساهم الأداء المالي أيضاً في اصلاح الخلل والمشاكل التي تظهر بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها. (محمد محمود، 2009، صفحة 45)

I.2.3- أهمية الأداء المالي:

بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في توفير جملة من المعلومات المهمة لتقييم أعمال المؤسسة وذلك من خلال التركيز على الجوانب التالية: تقييم ربحية، تقييم سيولة، تقييم التطور الحاصل في نشاط المؤسسة وتقييم المديونية المؤسسة. (سحنون، 2021، صفحة 638)

II - الطريقة والأدوات:

II.1- مجتمع وعينة الدراسة:

تتكون العينة التي ستجرى عليها الدراسة من بنك دبي الاسلامي باعتبار بنك إسلامي للفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2022 وذلك بناء على جملة من الاعتبارات منها:

-ألا تكون المؤسسة المالية قامت بعملية الاندماج أو الاتحاد خلال فترة الدراسة؛

-أن تكون السنة المالية المعتمدة N/1/1 الى N/12/31؛

- أن تتوفر المعلومات والبيانات المالية المطلوبة خلال فترة إقامة هذه الدراسة.

II.2- متغيرات الدراسة:

من أجل توضيح فيما إذا كان هنالك علاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي لبنك دبي الإسلامي، تم الاعتماد على متغيرين تابعين هما العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA والتي تعتبر من أهم نسب الربحية والتي تقيس قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح وذلك من خلال ارتباط هذه النسب بعلاقة الربح الذي يتم تحقيقه بحقوق الملكية والأصول (عبد الفتاح و عصام، 2020)، في حين تم وضع كل من المتغيرات التالية (نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات EAR، نسبة الديون الى حقوق الملكية DER) كمتغيرات مستقلة للدراسة ولها تأثير على المتغيرات التابعة للدراسة.

الجدول رقم (1): طرق قياس متغيرات الدراسة

المصدر	القياس	المتغيرات	
القوائم المالية الخاصة ببنك دبي الإسلامي وبالاتعانة بموقع (بنك دبي الإسلامي، 2023)	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الأصول}}$	العائد على الموجودات (ROA)	ربحية البنوك (متغير تابع)
	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$	العائد على حقوق الملكية (ROE)	
	$\frac{\text{اجمالي حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول}}$	نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات (EAR)	الهيكل المالي (متغير مستقل)
	$\frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}}$	نسبة الديون الى حقوق الملكية (DER)	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

3.II- متغيرات الدراسة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية والمستخرجة من القوائم المالية وتتم معالجة هذه البيانات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، أي هذا النموذج يعتبر بأن المتغيرات خارجية ويتعامل مع جميع المتغيرات على أنها داخلية بابطاء (صالح و بلفصيل، 2021، صفحة 79)، والاعتماد على تحليل مكونات التباين وتحليل دوال الاستجابة لردة الفعل من خلال برامج (Excel) و (Eviews12) وعليه فقد توصلنا الى صياغة نماذج رياضية وهي كالتالي:

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 DER_{it} + \beta_2 EAR_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 DER_{it} + \beta_2 EAR_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل :

ROE: العائد على حقوق الملكية الخاص بالبنك (Return on equity) ؛

ROA: العائد على الأصول الخاص بالبنك (Return on assets) ؛

DER: نسبة الديون الى حقوق الملكية الخاص بالبنك (Debt to Equity Ratio) ؛

EAR: نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات بالبنك (Equity to Total Assets Ratio) ؛

βt: معلمات النموذج؛

εit: البواقي.

III- النتائج ومناقشتها:

1.III- اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية:

يعد اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية وبالتالي الاطلاع على خصائص السلاسل الزمنية وتحديد درجة التكامل لمتغيرات الدراسة، والذي يعتبر شرط من شروط التكامل المشترك (نسرين و دحمان، 2022، صفحة 131) والتي

تسمح يهدف اختبار جذر الوحدة الى تحديد درجة التكامل الانحدار الزائف بحيث تشير H_0 لوجود جذر الوحدة أي سلسلة غير مستقرة، و H_1 : غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

الجدول رقم (2): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية

PP		ADF		
Prob	t-stat	Prob	t-stat	
عند المستوى I(0)				
0.2277	-2.753145	0.0028	-5.337604	ROE
0.4628	-2.205086	0.0074	-4.782810	ROA
0.1761	-2.921054	0.1761	-2.921054	DRE
0.1211	-3.149833	0.1211	-3.149833	EAR
عند الفرق الأول				
0.0007	-5.832276	0.0007	-5.857785	ROE
0.0537	-3.619940	0.0537	-3.619940	ROA
0.0000	-7.374715	0.0149	-4.324994	DRE
0.0000	-7.734919	0.0209	-4.144692	EAR

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه وحسب اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية ADF و PP نلاحظ أن جميع المتغيرات غير مسنقرة عند المستوى، لان القيم المعنوية أكبر من الاحتمالات الحرجة 1 بالمئة و 5 بالمئة و 10 بالمئة مما يؤدي الى رفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية العدمية H_0 ، ولكن عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى كانت القيم المعنوية أصغر من 10 بالمئة لكل المتغيرات، اذن السلسلة تحتوي على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي فهي غير ساكنة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الأول، مما يجعلنا نصرف النظر عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

2.III- اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني:

بعد التحقق من ان السلاسل الزمنية الخاصة بمعائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات ونسبة الديون الى حقوق الملكية متكاملة من الدرجة الأولى، نقوم بتحديد الفترة المناسبة التي يتحقق عندها أقل قيم للالغاء مشكلة الارتباط الذاتي المفسر لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (3): اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

AIC	SC	HQ	التأثير والمعيار
النموذج الأول (ROE)			
-8.512925	-8.363803	-8.487687	0
-9.059333	-8.462845	-8.958384	1
-10.65704	-9.613182*	-10.48037	2
-10.99565*	-9.504428	-10.74327*	3
النموذج الثاني (ROA)			
-12.67479	-12.52567	-12.64955	0
-13.15761	-12.56112	-13.05666	1
-14.43062	-13.38676*	-14.25395	2
-14.76420*	-13.27299	-14.51183*	3

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

يبين جدول فترات تباطؤ النموذج من خلال البيانات المتحصل عليه من الجدول رقم (3)، وبالاعتماد على المعايير SC, HQ، و AIC أبرزت النتائج أن درجة الابطاء المثلى لكل من نموذج VAR للعائد على حقوق الملكية ونموذج VAR للعائد على الأصول والموافقة لنتائج كل المعايير ماعدا معيار SC هي (P=3).

3.III- اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen Cointegration Test):

بعد اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني وذلك بالاعتماد على المعايير SC، HQ، و AIC، نتوجه للتأكد من مدى امتلاك خاصية التكامل المشترك عن طريق استخدام اختبار جوهانسون (Johansen Cointegration Test) (صالح و بلفصيل، 2021، صفحة 82) والذي يسمح بتحديد الأثر المتبادل بين متغيرات الدراسة والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار الأثر والقيمة الذاتية العظمى

اختبار القيمة العظمى		اختبار الأثر		قيم المنتجه	فرضية البديلة	فرضية العدم
القيمة الحرجة %5	القيمة العظمى	القيمة الحرجة %5	قيمة الأثر			
النموذج الأول (ROE)						
21.13162	26.08652	29.79707	52.48660	0.76525	r > 0	r=0
14.26460	21.65440	15.49471	26.40008	0.69971	r > 1	r≤1
3.841465	4.745679	3.841465	4.745679	0.23175	r > 2	r≤2
النموذج الثاني (ROA)						
21.13162	23.76878	29.79707	41.53574	0.73299	r = 1	r = 0
14.26460	16.06436	15.49471	17.76696	0.59035	r = 2	r = 1
3.841465	1.702605	3.841465	1.702605	0.09025	r = 3	r = 5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال النتائج المتوصل اليها في الجدول رقم (4) نلاحظ وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، حيث أن القيمة الجدولية لاختبار الأثر واختبار القيمة الكامنة العظمى كانت أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% من الفرضية الأولى (None) لغاية الفرضية الثالثة (At most 2) مما يجعلنا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي وجود سلوك متشابه في المدى الطويل أي وجود علاقة توازنية على المدى الطويل.

4.III- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR):

4.III-1- النموذج الأول (ROE)

الجدول رقم (5): تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR للنموذج الأول

$ROE = 0.408999879399*ROE(-1) + 0.0406811212457*ROE(-2) - 0.139782176053*ROE(-3) - 0.0326395627498*DRE(-1) + 0.0563582202505*DRE(-2) + 0.0118472712154*DRE(-3) - 1.04190127852*EAR(-1) + 3.26871095544*EAR(-2) + 0.222482301122*EAR(-3) - 0.476396984419$	
Adj. R-squared=0.644068	F-statistic= 4.619053

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

يقدم لنا الجدول رقم (5) نتائج الانحدار المصحح كلياً لتفسير متغير العائد على حقوق الملكية باستخدام المتغيرات المستقلة التالية: نسبة الديون الى حقوق الملكية، نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات، حيث بلغ معامل التحديد المعدل 0.6440 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 64.40% من التغير في العائد على حقوق الملكية، أما النسبة المتبقية أي 35.6% فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، أما بالنسبة للمعنوية الفردية لمعاملات النموذج فانه تم تسجيل انخفاض درجة الحرية مما يضعف معنوية المعامل، وبالتالي تنوع بين قبول وعدم قبول المعنوية الإحصائية وهذا ليس مهم بدرجة كبيرة لان الهدف الأساسي لهذا النوع من النماذج هو دراسة السلوك الحركي للمتغيرات و تحليل الصدمات، كما توضح النتائج ما يلي:

- هنالك علاقة طردية بين العائد على حقوق الملكية وقيمته المؤخرة الأولى والثانية ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية لفترة واحدة أو فترتين فيتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في الفترة المقبلة، أما العلاقة العكسية نسبة العائد على حقوق الملكية وقيمته المؤخرة الثالثة فتشير الى ارتفاع نسبة متغير الأداء للفترة الثالثة يتوقع أن يكون له تأثير إيجابي.

- وجود علاقة عكسية بين نسبة الديون الى حقوق الملكية والعائد على حقوق الملكية بالنسبة للتأخير الأول وتشير النتيجة المحققة أن زيادة نسبة الديون في الهيكل المالي داخل البنك يؤدي الى انخفاض نسبة الأرباح مما يفسر أن قيام البنك بالرفع من نسبة ديونه في الفترة الأولى سيؤدي الى التقليل من العوائد المحقق، وعلى العكس تماماً بالنسبة للفترة الثانية والثالثة (إشارة موجبة) فان قيام البنك بالرفع من نسبة ديونه سيؤدي الى الرفع من الأرباح.

- تشير العلاقة بين نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات والعائد على حقوق الملكية الى وجود أثر إيجابي على كل فترات الدراسة، وبالتالي فان الزيادة في نسبة مساهمة حقوق الملكية في تمويل نشاطات الاستثمارية يؤدي الى استمرار البنك في تحقيق أرباح

III.4-2- النموذج الثاني (ROA)

الجدول رقم (6): تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR للنموذج الثاني

$ROA = 0.515892994219*ROA(-1) - 0.0169082100398*ROA(-2) - 0.374163734049*ROA(-3) - 0.00221403177955*DRE(-1) + 0.00160337175901*DRE(-2) + 0.00375981838955*DRE(-3) + 0.000953223739422*EAR(-1) + 0.00684243391512*EAR(-2) + 0.298334407883*EAR(-3) - 0.0456655550233$	
Adj. R-squared= 0.574613	F-statistic= 3.701601

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

بالنسبة لجودة النموذج وذلك انطلاقاً من الجدول رقم (6) فهي مقبولة وهذا على أساس معامل التحديد المصحح والذي كانت قيمته المقدّر 57.46%، وبخصوص المعنوية الكلية لهذه المعادلة فهي مقبولة بالاعتماد على نتيجة إختبار فيشر، كما توضح النتائج ما يلي:

- وجود علاقة عكسية بين نسبة الديون الى حقوق الملكية والعائد على الأصول بالنسبة للتأخير الأول فارتفاع نسبة الديون في الهيكل المالي داخل البنك يؤدي الى انخفاض نسبة الأرباح في الفترة الموالية مما يفسر أن قيام البنك بالرفع من نسبة ديونه سيؤدي الى التقليل من العوائد المحقق، وعلى العكس تماماً بالنسبة للفترة الثانية والثالثة (إشارة موجبة) فان قيام البنك بالرفع من نسبة ديونه سيؤدي الى الرفع من الأرباح وتشير هذه العلاقة الى أن الأصول التي يتم تمويلها بالديون لديها عوائد ليست مرتفعة في الفترة الثانية مما يجعل البنك يفضل التمويل الداخلي على التمويل الخارجي لزيادة الأرباح، أما في الفترة الثالثة وبسبب نسبة التأثير المرتفعة فان استمرار البنك بالاعتماد على التمويل الخارجي تجعله يحقق عوائد أكثر.

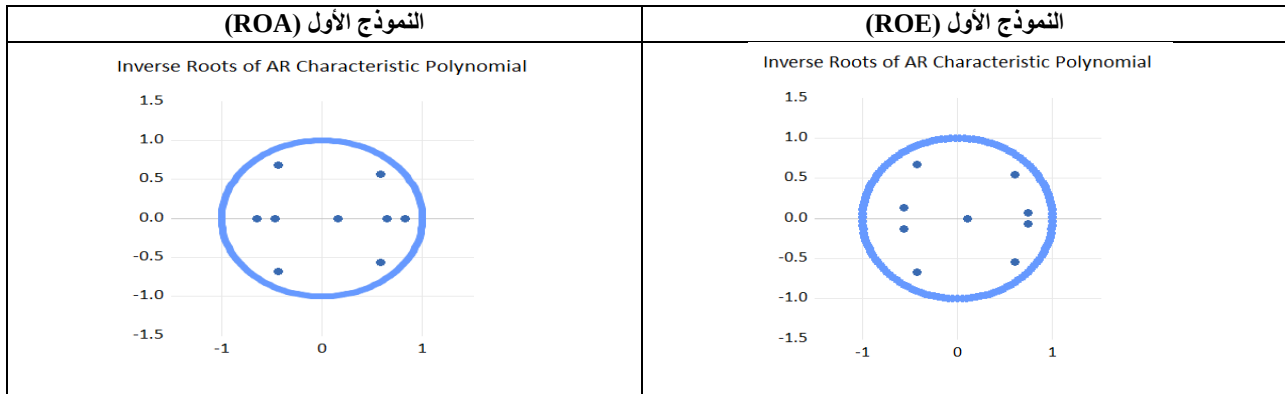
- تشير العلاقة بين نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات والعائد على الأصول الى وجود أثر إيجابي على كل فترات الدراسة، وبالتالي فان الزيادة في نسبة مساهمة حقوق الملكية في تمويل نشاطات الاستثمارية يؤدي الى توظيف الأصول بشكل جيد لتوليد الأرباح.

III.5- اختبار جودة نموذج VAR :

III.5-1- اختبار استقرارية النموذج :

بعد تقدير النموذج وقبل القيام باستخدام دوال الاستجابة لنموذج (VAR)، نقوم بتحديد استقرارية النموذج من خلال القيام باختبار جذر الوحدة (Test Roots) ، والقائم على مبدأ تواجد جميع جذور الوحدة داخل محيط الدائرة وبالتالي معاملات جذر الوحدة تكون أصغر أو مساوية للواحد ومنه نستطيع القول إن النموذج المقدر مستقر. (بشيكرو وجوادي، 2022، صفحة 47)

الشكل رقم (1): نتائج اختبار استقرارية النموذج



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

قد بينت نتائج الشكل رقم (1) أن جميع جذور الوحدة المسجلة في اختبار استقرارية النموذج كانت أقل من الواحد، وهذا ما يدل على عدم معاناة النموذج من مشكلة في الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين، ومنه يمكننا الاستنتاج بأن النموذج القياسي المستخدم لدراسة العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2001-2022) مستقر تماما.

III.5-2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation LM Test):

نتنقل إجراء اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation LM Test والذي يسمح بتحليل مشكلة الارتباط الذاتي من خلال قبول فرضية عدم والتي تنص بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل القاضي بوجود معاناة سلسلة البواقي لنموذج الدراسة، أو العكس وذلك حسب القيمة المعنوية P-value (بلهوشات و علي، 2020، صفحة 350)، في النماذج المقترحة في الدراسة تم الاعتماد على فترات تأخير مقترحة تصل إلى 3 فترات تأخير كحد أقصى.

الجدول رقم (7): نتائج اختبار LM Test

Lag	LRE*stat	Prob	Rao F-stat	Prob
النموذج الأول (ROE)				
1	10.92210	0.2811	1.385460	0.3093
2	14.76066	0.0977	2.210388	0.1174
3	10.08882	0.3433	1.235549	0.3719
النموذج الثاني (ROA)				
1	7.689050	0.5658	0.852482	0.5901
2	15.89323	0.0691	2.502535	0.0856
3	11.06784	0.2711	1.412652	0.2992

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال النتائج المستخرجة من اختبارات فحص البواقي (Lagrange Multiplier (LM) وبتحديد اختبارات نموذج VAR للعائد على حقوق الملكية، نلاحظ أن جميع الاحتمالات أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، أما بخصوص نموذج VAR للعائد على الأصول فقد كشف اختبار (LM) بقوة عن عدم وجود ارتباط تسلسلي في الأخطاء المقدرة وذلك باستخدام درجة تأخير $h=3$ التي تم اقتراحها في اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني، لذلك نحن نقبل نموذج (3) VAR لتحليل التكامل المشترك، كما يوضح التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي انظر الملحق الشكل رقم (2) والمتضمن لدوال الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات يوضح بأن أغلبها تقع داخل مجال الثقة أي أنها ذات معنوية إحصائية معدومة مما يدعم صحة الاختبار السابق ويؤكد أن البواقي بدون ذاكرة.

6.III- تحليل مكونات التباين والاستجابة لردة الفعل:

6.III-1- تحليل مكونات التباين:

تشير نتائج تحليل مكونات السكون بالنسبة للجدول رقم (8) أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية يأخذ أكبر النسب في تفسير تباين المتغير التابع (نسبة العائد على حقوق الملكية) حيث تتراوح قيمه بين أكثر من 15 و 18 بالمائة ومن الملاحظ أن هذه القيم تتغير طردياً بالنسبة إلى نسبة الأداء المالي للنموذج الأول (ROE) فتراجع نسبة هذا الأخير تكون نتيجة زيادة نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وهذا ما يدعم ويتمشى مع ما تم التوصل إليه سابقاً في تقدير نموذج VAR، أما بالنسبة لمتغير نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الموجودات فهي تمثل قيم ضئيلة وتتغير تغيرات طفيفة بالزيادة وبالتالي تفسرها ضئيل في التأثير على المتغير التابع مقارنة مع تغير نسبة الديون إلى حقوق الملكية.

الجدول رقم (8): تحليل التباين لنموذج الأول (ROE)

Variance Decomposition of ROE				
EAR	X2	ROE	S.E.	Period
0.000000	0.000000	100.0000	0.030158	1
0.267234	15.81111	83.92166	0.033180	2
3.817383	16.11628	80.06634	0.034384	3
3.876763	16.23538	79.88786	0.034965	4
4.699606	15.68329	79.61710	0.036255	5
4.832032	16.70331	78.46466	0.036735	6
4.801492	17.72812	77.47039	0.036988	7

4.771196	17.69114	77.53766	0.037105	8
4.761815	17.85502	77.38317	0.037152	9
4.826618	18.00935	77.16403	0.037279	10

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

الجدول رقم (9) يبين على المدى القصير أن متغير العائد على الأصول (ROA) يفسر 100% من أخطاء لتباين التي تعود إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 82.55% من أخطاء التباين خلال الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، وصدمة في متغير نسبة الديون إلى حقوق الملكية يمكن أن تسبب 17.44% من التقلبات في (ROA) ونسبة ضعيفة جدا إلى منعدمة للصدمة في متغير (EAR) على المتغير التابع للنموذج الثاني، أما على المدى الطويل وتحديدًا عند الفترة العاشرة كانت القدرة التفسيرية لنسبة الديون إلى حقوق الملكية تفسر حوالي 16% من أخطاء التباين للتكوين العائد على حقوق الملكية (ROE) وذلك في شكل تنازلي، ونسبة 1.30% تمثل قدرة تفسيرية لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات من الأخطاء للتكوين العائد على الأصول (ROA) وبالتالي تفسيرها ضئيل في التأثير على المتغير التابع مقارنة مع تغير نسبة الديون إلى حقوق الملكية.

الجدول رقم (9): تحليل التباين لنموذج الثاني (ROA)

Variance Decomposition of ROA				
EAR	X2	ROA	S.E.	Period
0.000000	0.000000	100.0000	0.003785	1
1.06E-05	17.44175	82.55823	0.004799	2
0.165158	17.06479	82.77005	0.004997	3
0.224591	17.45299	82.32242	0.005101	4
1.256505	15.54673	83.19677	0.005497	5
1.257703	14.33892	84.40338	0.005726	6
1.236502	14.12941	84.63408	0.005808	7
1.222849	15.08201	83.69514	0.005842	8
1.272336	15.50684	83.22082	0.005884	9
1.307346	16.19637	82.49629	0.005932	10

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

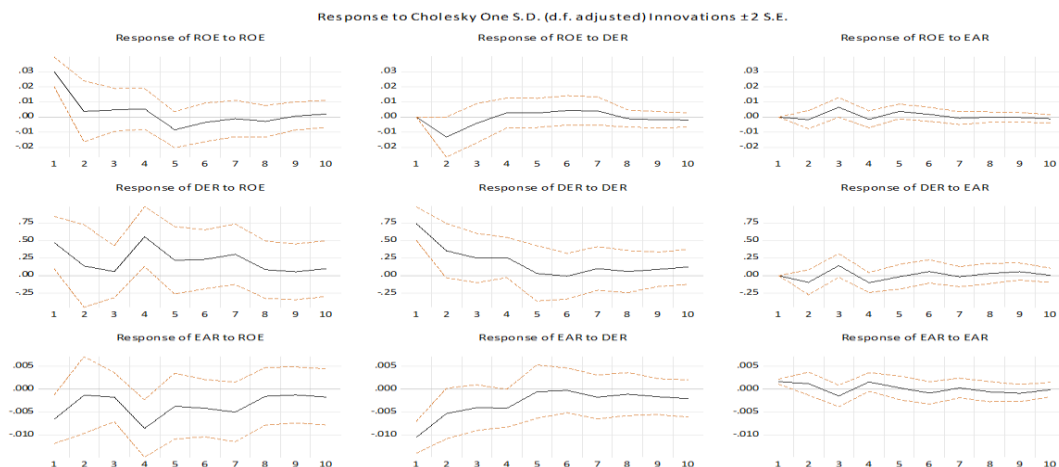
III.6-2- تحليل دوال الاستجابة لردة الفعل:

III.6-2-1- تحليل دوال الاستجابة لردة الفعل لنموذج الأول:

بعد القيام دوال الاستجابة لردة الفعل للنموذج الأول، تبين وجود ما يلي:

- وجود تأثير سلبي لنسبة الديون إلى حقوق الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية في المدى القصير والطويل وبالتحديد خلال الفترات (2، 3، 8، 9 و 10) وتأثير إيجابي على المدى المتوسط (4، 5، 6 و 7)، وبتالي حدوث صدمة إيجابية في نسبة الديون إلى حقوق الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية.
- بالنسبة لردة فعل أو استجابة المتغير نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات في حالة حدوث صدمة غير متوقعة للعائد على حقوق الملكية بمقدار انحراف معياري واحد فنلاحظ وجود أثر سلبي خلال الأجلين القصير والطويل وذلك من خلال الإشارة السالبة للمضاعفات خلال الفترات (2، 4، 7، 8، 9 و 10) وتحقيق أثر إيجابي خلال المدى المتوسط (5، 6 وكذلك 3)

الشكل رقم (3): دالة الاستجابة لردة الفعل لنموذج الأول (ROE)



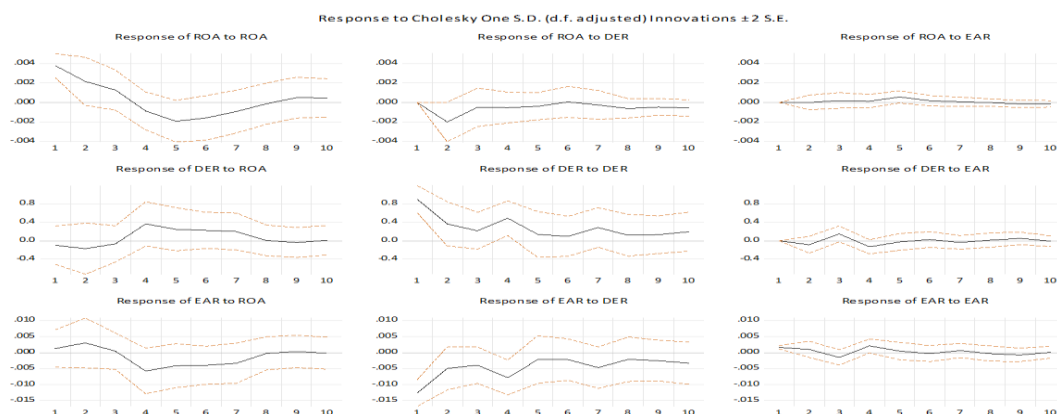
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

بعد القيام دوال الاستجابة لردة الفعل للنموذج الأول، تبين وجود ما يلي:

- وجود تأثير سلبي لنسبة الديون الى حقوق الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية في المدى القصير والطويل وبالتحديد خلال الفترات (2، 3، 8، 9 و 10) وتأثير إيجابي على المدى المتوسط (4، 5، 6 و 7)، وبتالي حدوث صدمة ايجابية في نسبة الديون الى حقوق الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية.
- بالنسبة لردة فعل أو استجابة المتغير نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات في حالة حدوث صدمة غير متوقعة للعائد على حقوق الملكية بمقدار انحراف معياري واحد فنلاحظ وجود أثر سلبي خلال الأجلين القصير والطويل وذلك من خلال الإشارة السالبة للمضاعفات خلال الفترات (2، 4، 7، 8، 9 و 10) وتحقيق أثر إيجابي خلال المدى المتوسط (5، 6 وكذلك 3)

III.6-2-2- تحليل دوال الاستجابة لردة الفعل لنموذج الثاني:

الشكل رقم (4): دالة الاستجابة لردة الفعل لنموذج الثاني (ROA)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال ما تم التوصل اليه في الشكل رقم (4) نستنتج ما يلي:

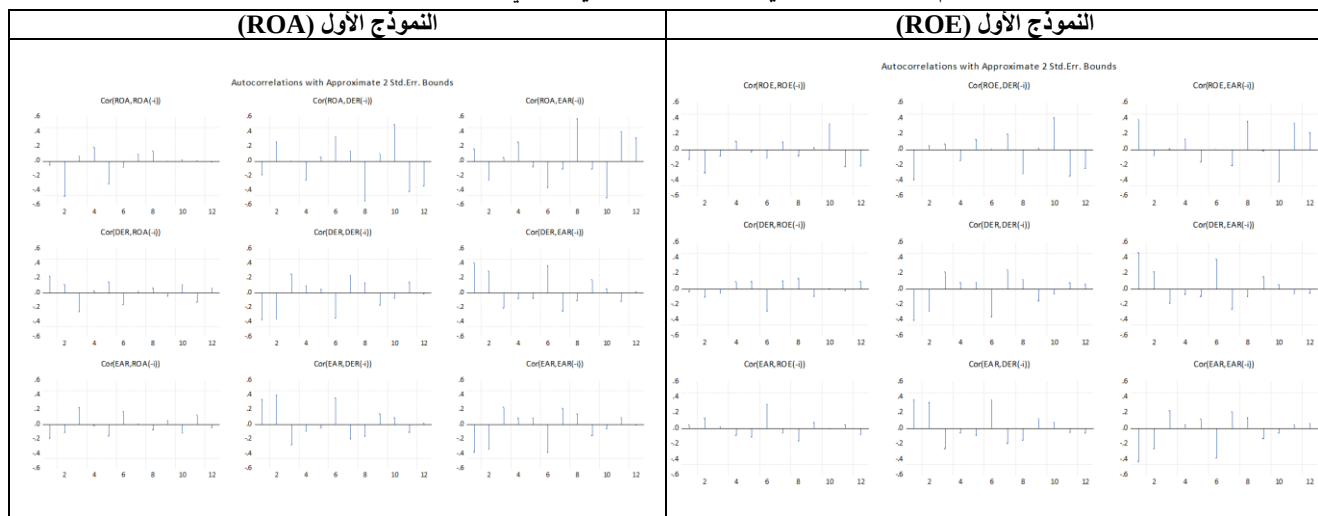
- وجود تأثير إيجابي لنسبة الديون الى حقوق الملكية على معدل العائد على الأصول في المدى المتوسط خلال الفترة 6 وتأثير سلبي في باقي الفترات على مستوى المدى القصير والطويل، وبالتالي حدوث صدمة ذات إشارة سالبة في نسبة الديون الى حقوق الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية.
- بالنسبة لردة فعل أو استجابة المتغير نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات في حالة حدوث صدمة غير متوقعة للعائد على الأصول بمقدار انحراف معياري واحد فنلاحظ وجود أثر سلبي خلال الأجل الطويل وذلك من خلال الإشارة السالبة للمضاعفات خلال الفترات (8، 9 و 10) وتحقيق أثر إيجابي خلال المدى القصير والمتوسط.

IV- الخلاصة:

- الهيكل المالي يعد أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على أداء البنك واستمرارته في تحقيق الأرباح، ويشير الهيكل المالي الى قدرة المنشأة في تحقيق توازن بين المصادر التمويلية، ويشمل ذلك الودائع، والقروض، والصكوك، والأسهم، وغيرها من المصادر، لذلك يعتبر تحليل الهيكل المالي باستعانة بمؤشرات الأداء أمرا مهما للاكتشاف ومعالجة مختلف الانحرافات، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الهيكل المالي لبنك دبي الإسلامي على الربحية ومن خلال دراستنا هذه توصلنا الى ما يلي:
- من خلال تقدير نموذج VAR تبين وجود وجود علاقة عكسية بين نسبة الديون الى حقوق الملكية والعائد على حقوق الملكية بالنسبة للتأخير الأول وعلاقة طردية للفترة الثانية والثالثة، أما بالنسبة لحقوق الملكية الى اجمالي الموجودات فقد ثبت وجود علاقة طردية في كل فترات الدراسة، وبالتالي تأكيد صحة الفرضية الأولى.
 - تشير العلاقة الموجودة بين نسبة الديون الى حقوق الملكية والعائد على الأصول الى تحقيق أثر سلبي عند التأخير الأول، وعلى العكس بالنسبة لبقية الفترات فقد تم تسجيل علاقة طردية مما يفسر أن اتجاه نسبة الديون الى حقوق الملكية سواء كان إيجابيا أو سلبيا يكون بنفس اتجاه العوائد المحقق من طرف البنك، أما بخصوص العلاقة بين نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات والعائد على الأصول فقد ثبت وجود أثر إيجابي على كل فترات الدراسة، ومنه نرفض صحة الفرضية الثانية بسبب التأثير السلبي الموجود عند التأخير الأول.
 - بين تحليل التباين الآثار الإيجابية لمتغيرات الهيكل المالي والمتمثلة في نسبة الديون الى حقوق الملكية ونسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات على الأداء المالي في المدى المتوسط والطويل
 - عند تحليل دالة استجابة بين نسبة الديون الى حقوق الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية، تم تسجيل تأثير سلبي في المدى القصير، الطويل وتأثير إيجابي على المدى المتوسط، أما بالنسبة يتضح ان أي صدمة لردة فعل نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات في حالة حدوث صدمة غير متوقعة للعائد على حقوق الملكية فنلاحظ وجود أثر سلبي خلال الأجلين القصير والطويل، وتحقيق أثر إيجابي خلال المدى المتوسط.
 - بين تحليل الصدمات وجود تأثير سلبي لنسبة الديون الى حقوق الملكية على معدل العائد على الأصول على مستوى المدى القصير والطويل، أما بالنسبة لردة فعل نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات في حالة حدوث صدمة غير متوقعة للعائد على الأصول فنلاحظ وجود أثر سلبي خلال الأجل الطويل، وتحقيق أثر إيجابي خلال المدى القصير والمتوسط.

ملحق:

الشكل رقم (2): التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي (Correlogram)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

الإحالات والمراجع:

1. مجلح سليم، و بشيشي وليد. (2019). محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية قياسية باستخدام أشعة VAR. *مجلة دراسات اقتصادية*، 116-139. تاريخ الاسترداد 08 04 2023، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/92986>
2. Rashid, M., Ahmed, I. H., & Muhammad, I. C. (2019). The Impact of Corporate Diversification and Financial Structure on Firm Performance: Evidence from South Asian Countries. *Journal of Risk and Financial Management*, 1-17.
3. Muhammad, M. S., Ammar, A. G., Muhammad, Y. R., & Corresponding, A. (2013). Impact of Capital Structure on Banking Performance (A Case Study of Pakistan). *INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS*, 393-403.
4. محمد علي ابراهيم العامري. (2013). *الإدارة المالية /الحديثة (المجلد الطبعة الأولى)*. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
5. محمد أحمد الكايد. (2009). *الإدارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي*. عمان: دار كنوز المعرفة.
6. علون محمد أمين، و شعباني لطفي. (2020). دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود -جيجل. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 760-779. تاريخ الاسترداد 23 04 2023، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122483>
7. الحسناوي سالم صلال. (2014). *أساسيات الإدارة المالية*. دار المدينة الفاضلة.
8. خالد عبد العزيز محمد السهلاوي، و محمد أحمد عبد الله عبد القادر. (2017). *الإدارة المالية*. (الطبعة الخامسة، المحرر) المملكة العربية السعودية: مطابع السروات.
9. مسعود أمير معيزة. (2016). نظرية الإشارة كمدخل لتفسير محددات التمويل بالقروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف عدم تماثل المعلومات - دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 104-131. تاريخ الاسترداد 15 04 2023، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39598>
10. مسعود مير معيزة، و فارس هباش. (2016). نظرية ترتيب اختيار مصادر التمويل كمدخل لتفسير محددات التمويل بالقروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، 124-135. تاريخ الاسترداد 15 04 2023، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20923>

11. محمود الزبيدي حمزة. (2000). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل. عمان : مؤسسة الوراق.
12. الخطيب محمد محمود. (2009). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
13. أمال سحنون. (2021). دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة حضانة حليب. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، 634-650. تاريخ الاسترداد 23 04، 2023، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/154257>
14. العربي عبد الفتاح، و ميلاد عصام. (2020). النسب المالية كأداة لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية على الشركة الليبية الترويجية للأسمدة خلال الفترة من 2013 إلى 2017. مجلة التنمية الاقتصادية، 142-154. تاريخ الاسترداد 23 04، 2023، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/119565>
15. بنك دبي الإسلامي. (2023، 03 24). علاقات المستثمرين. تم الاسترداد من <https://www.dib.ae/ar/about-us/investor-relations>
16. هشام صالح، وكمال بلفضيل. (2021). اختبار أثر الصدمات معدلات التضخم على نمو الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر للفترة الممتدة بين 1970-2019. مجلة دفاتر بواذكس، 72-89. تاريخ الاسترداد 15 04، 2023، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/157093>
17. بطويي نسرين، و محمد علي دحمان. (2022). دراسة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM). مجلة الباحث، المجلد 22، 125-139. تاريخ الاسترداد 05 04، 2023، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/208997>
18. عابد بشيكر، و علي جوادي. (2022). دراسة تحليلية وقياسية للصدمات والأثار الطويلة الأجل لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي عى سوق العمل الجزائري باستخدام دوال الاستجابة للفترة (1990-2020). مجلة البشائر الاقتصادية، 53-35. تاريخ الاسترداد 10 04، 2023، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/185948>
19. محمد الأمين بلهوشات، و قابوسة علي. (2020). العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في المغرب -تحليل السببية متعدد المتغيرات-. مجلة الباحث الاقتصادي، 339-356. تاريخ الاسترداد 14 04، 2023، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/141674>

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

أحمد لمين بوغنامة و رفيق يوسف (2023)، دراسة العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي في بنك دبي الإسلامي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (2001-2022)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08(العدد 02)، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 129-144.



SCAN ME